جامعة الانبار – كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي
مادة مبادئ الاقتصاد
المرحلة الاولى
مدرس المادة: م.م. نور يوسف عثمان

Consumer Behavior Theory

نظرية سلوك المستهلك

Classical Consumer Behavior Theory (Marginal Utility Theory)

النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك (نظرية المنفعة الحدية):

إن أساس نظرية المنفعة هو أن الشخص (المستهلك) له رغبات أو حاجات غير محدودة، وأنه يسعى لتحقيق أقصى منفعة (أكبر إشباع) لنفسه بحدود دخله المحدود والأسعار السائدة للسلع والخدمات.

The foundation of the utility theory is that a person (consumer) has unlimited wants or needs, and seeks to achieve maximum utility (greatest satisfaction) for themselves within the limits of their limited income and the prevailing prices of goods and services.

المنفعة هي قدرة الشيء على إشباع الحاجة، أي أنها اللذة أو الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه لسلعة معينة. وهي ليست خاصية مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة والحاجة اليها.

Utility is the ability of an item to satisfy a need, meaning it is the pleasure or satisfaction an individual derives from consuming a specific good. It is not a physical attribute as much as it is a relationship between the good and the need for it.

وتقوم هذه النظرية على جملة من الفروض:

This theory is based on a set of assumptions

1 -إن المستهلك رشيد وأن تصرفه يتصف بالعقلانية

1- The consumer is rational and their behavior is characterized by rationality.

2 -يستطيع المستهلك أن يقيس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدات السلع عددياً.

2- The consumer can measure the amount of utility they gain from consuming units of goods numerically.

3- أن منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى.

3- The utility of each good is independent of the utility of other goods

4- أن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك عبارة عن مجموع المنافع التي يحققها من استهلاكه للسلع المختلفة.

4- The total utility that the consumer receives is the sum of the utilities derived from consuming various goods.

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

Total utility and marginal utility

المنفعة الكلية **Total Utility**

هي مجموع المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه لكمية معينة من سلعة ما في فترة زمنية معينة. والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص إلى أن تبلغ أقصى حد لها، عندها تثبت المنفعة الكلية، ولكن بعد هذا الحد أي عند استهلاك وحدات إضافية تبدأ المنفعة الكلية في تناقص مطلق

It is the total utility that the consumer receives from consuming a certain quantity of a good over a specific period of time. Total utility increases with the number of units consumed of the good, but at a decreasing rate until it reaches its maximum level. At this point, total utility stabilizes, but beyond this limit—when additional units are consumed—total utility begins to decrease.

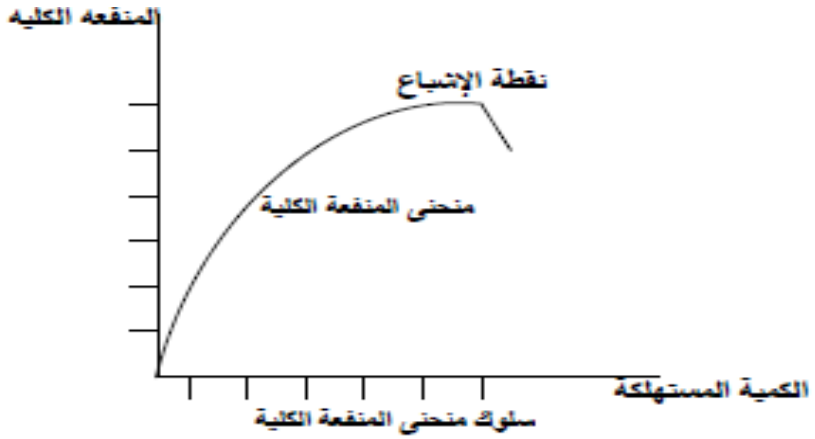

المنفعة الحديةMarginal Utility

وهي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة، أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية من استهلاك وحدة إضافية من السلعة. $\frac{\Delta Tu}{\Delta Q}$

Marginal Utility is the utility of the last unit consumed of a good, or the amount of change in total utility from consuming an additional unit of the good.

أن النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك تفترض أن المنفعة الحدية تكون متناقصة، وأن هناك ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية، والذي ينص على أن المنفعة الحدية أو الإضافية التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدات متتالية من سلعة في نفس اللحظة الزمنية تتناقص، أي أن المنفعة الإضافية تقل كلما استعمل مقدار أكبر من السلعة في نفس اللحظة الزمنية، لذا فان المنفعة الحدية تكون في البداية متناقصة حتى تصل حد الإشباع فتصبح صفر وبعد ذلك تصبح سالبة.

The classical theory of consumer behavior assumes that marginal utility is diminishing, and there is a principle known as the Law of Diminishing Marginal Utility. This principle states that the marginal or additional utility that a consumer receives from consuming successive units of a good at the same moment in time decreases. In other words, the additional utility decreases as a larger quantity of the good is used at the same time. Therefore, marginal utility is initially diminishing until it reaches the saturation point, where it becomes zero, and then it turns negative.

العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

في ضوء ما تقدم نجد أن المنفعة الكلية ما هي إلا مجموع المنافع الحدية، وأن تزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص ما هو إلا انعكاس لتناقص المنفعة الحدية، كما هو واضح في الجدول أدناه:

العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الكمية المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	10	10
2	18	8
3	24	6
4	28	4
5	30	2
6	30	0
7	28	2-

فكلما زادت الكمية المستهلكة ارتفعت المنفعة الكلية ولكن إلى حد معين بعدها تبدأ بالتناقص. فعندما كانت الكمية المستهلكة (1) فأن المنفعة الكلية كانت (10) وحدات منفعة وعندما ارتفعت الكمية المستهلكة إلى وحدتين من السلعة ارتفعت المنفعة الكلية إلى (18) وحدة منفعة وهكذا نجد أن المنفعة الكلية في تزايد حتى الوحدة الخامسة حيث بلغت (30) وحدة منفعة. وعند استهلاك الوحدة السادسة من السلعة نجد أن المنفعة الكلية لن تتغير وهذا يعني أن المستهلك وصل إلى نقطة الإشباع وبعد ذلك وعند استهلاك الوحدة السابعة نجد أن المنفعة الكلية قد انخفضت إلى (28) وهذا يعني أن أثر الوحدة السابعة على المنفعة الكلية كان سالباً.

وعند ملاحظة المنفعة الحدية نجد أنها في تناقص حيث كانت المنفعة الحدية للوحدة الأولى (10) وأصبحت عند الوحدة الثانية (8) وهكذا استمرت في التناقص حتى الوحدة السادسة حيث أصبحت صفراً. أما عند استهلاك الوحدة السابعة فقد أصبحت سالبة -2.

As the quantity consumed increases, total utility rises, but only up to a certain point, after which it begins to decrease. When the quantity consumed was 1, total utility was 10 units of utility. When it increased to 2 units of the good, total utility rose to 18 units. We see that total utility continues to increase until the fifth unit, where it reaches 30 units. Upon consuming the sixth unit, total utility remains unchanged, indicating that the consumer has reached the saturation point. After this, when the seventh unit is consumed, total utility decreases to 28 units, meaning that the effect of the seventh unit on total utility was negative.

Observing marginal utility, we find it diminishing: the marginal utility of the first unit was 10, and it became 8 for the second unit. This trend continued until the sixth unit, where it reached zero. With the consumption of the seventh unit, marginal utility became negative at -2

$Tu = f(Q)$

$Tu = uQ_1 + uQ_2 + uQ_3 + \ldots\ldots uQ_n$

Q: الكمية المستهلكة

Tu: المنفعة الكلية

u: المنفعة الحدية

توازن المستهلك:

يكون المستهلك في حالة توازن عندما يصل إلى المستوى الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من المنفعة لا يحققه أي مستوى أخر، وانه أذا ما حقق هذا الوضع لا يوجد ما يدفعه إلى أعادة توزيع دخله على نحو أخر، **ولكي يصل المستهلك إلى مستوى التوازن ينبغي أن يتحقق شرطان هما:**

Consumer equilibrium occurs when the consumer reaches a level that provides the maximum possible utility, which cannot be achieved at any other level. Once this situation is achieved, there is no incentive for the consumer to redistribute their income in any other way. To reach the equilibrium level, two conditions must be met:

1- تحقيق مبدأ المنافع الحدية المتساوية، أي تكون المنافع الحدية منسوبة إلى أسعارها متساوية. أي محاولة المستهلك الحصول من أخر وحدة نقدية منفقة على المنافع متساوية من السلع المختلفة.

1- Achieving the principle of equal marginal utilities, meaning that the marginal utilities relative to their prices are equal. This implies that the

consumer attempts to obtain equal utility from the last monetary unit spent on different goods.

2- أن يكون الأنفاق الكلي للمستهلك مساوياً إلى دخله النقدي.

2- The total expenditure of the consumer must equal their monetary income.

مثال:

طبقاً لفروض نظرية المنفعة أن المستهلك يحاول الحصول على أكبر منفعة ممكنة بدخله المحدود ومن أجل توضيح هذه الفكرة بمثال نفرض أن المستهلك يحاول الحصول على سلعتين فقط هما سلعة (x) وسلعة (y) وكما كان المستهلك محدد (مقيد) بأسعار هاتين السلعتين المحددة في السوق وبمقدار ما لديه من دخل فأنه من أجل تعظيم المنفعة يلجأ على الأنفاق على هاتين السلعتين وفق الأسلوب التالي:

فإذا افترضنا أن سعر السلعة (x) هو (6) وحدات نقدية وأن سعر السلعة (y) (2) وحدة نقدية وأن المنافع الحدية التي يمكن الحصول عليها من كل وحدة مستهلكة من السلعتين هي كما مبينة في الجدول أدناه وإذا افترضنا أن **دخل المستهلك هو (52)** وحدة نقدية فانه من أجل أن يستقصي المنفعة لابد وأن يكون أنفاقه على الشكل التالي:

الكميات المستهلكة من سلعتي (x، y) وأسعارها والمنافع الحدية منها

عدد وحدات لسلعة x	منفعتها الحدي	سعر الوحدة x	منفعة x / سعر x	عدد وحدات السلعة y	منفعتها الحدية	سعر الوحدة y	منفعة y / سعر y
1	120	6	20	1	64	2	32
2	108	6	18	2	60	2	30
3	96	6	16	3	50	2	25
4	84	6	14	4	38	2	19
5	72	6	12	5	34	2	17
6	60	6	10	6	28	2	14
7	48	6	8	7	26	2	13
8	36	6	6	8	20	2	10
9	30	6	5	9	18	2	9
10	24	6	4	10	16	2	8

من أجل أن يحقق المستهلك توازنه ويحصل على أكبر منفعة ممكنة لابد من توفر شرطين:
الأول: أن يحصل المستهلك على أكبر منفعة ممكنة من كل وحدة نقدية منفقة.
الثاني: ألا يزيد الأنفاق الكلي على السلعتين أ وب على دخل المستهلك.

To achieve equilibrium and maximize utility, the consumer must satisfy two conditions:

1- The consumer should obtain the maximum possible utility from each 2- monetary unit spent. Total expenditure on goods A and B should not exceed the consumer's income.

نفرض أن المستهلك يمتلك دخلا كليا مقداره 52 دينار:
الشرط الأول للتوازن: وهو (تساوي حاصل قسمة المنفعة الحدية على سعر السلعة) يتحقق عند استهلاك (أربع وحدات من x + ست وحدات من y) أو (ست وحدات من x + ثمان وحدات من y) أو (سبع وحدات من x + عشر وحدات من y).

$$= \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}}$$

$$\frac{20}{2} = \frac{60}{6}$$

10=10

الشرط الثاني: وهو (مساواة الدخل مع الإنفاق الكلي) فيتحقق فقط عند الاختيار وهو (ست وحدات من x + ثمان وحدات من y) ، وان أي اختيار آخر سوف لن يحقق له التوازن .
- لان الاختيار الأول ينفق فيه (36 دينار) وهو اقل من دخله، أما الاختيار الثالث فيحتاج الى (62 دينار) وهو أعلى من دخله.

$$(6\times6) + (8\times2)$$
$$36 + 16 = 52$$

فائض المستهلك:
يقصد بفائض المستهلك هو الفرق بين سعر السلعة الذي يرغب المستهلك في دفعة والسعر الذي يدفعه بالفعل. أي أن فائض المستهلك هو قيمة الزيادة في الثمن الذي كان المستهلك مستعداً لدفعه في السلعة التي يشتريها حتى لا يحرم من شرائها كلياً فوق ذلك الثمن الذي دفعه فيها فعلاً عند الشراء في السوق. وكما يلاحظ من الجدول أدناه يمكن استخراج فائض المستهلك:

Consumer Surplus

Consumer surplus refers to the difference between the price a consumer is willing to pay for a good and the price they actually pay. In other words, consumer surplus is the value of the excess amount the consumer was willing to pay for the good to avoid being completely deprived of it, above the price they actually paid when purchasing it in the market.

As can be seen from the table below, consumer surplus can be derived:

السعر	الكمية	الانفاق الكلي الفعلي	الانفاق الكلي الاقصى	فائض المستهلك
10	1	10	10	0
9	2	18	19	1
8	3	24	27	3
7	4	28	34	6
6	5	30	40	10

في الجدول أعلاه نجد أن المستهلك كان مستعداً لدفع (10) دنانير للوحدة الأولى وأنه دفع فعلاً(10) دنانير لأجل الحصول عليها لذا كان فائض المستهلك صفراً، وعندما انخفض السعر إلى (9) دنانير، فأن المستهلك اشترى وحدتين منها، وهذا يعني أنه كان مستعداً أو راغباً في دفع (10) دنانير عن الوحدة الأولى و (9) دنانير عن الوحدة الثانية وهكذا يكون المستهلك راغباً في دفع (19) دينار للوحدتين الأولى والثانية في حين أنه لم يدفع إلا (18) دينار(السعر× الكمية)، لذا كان فائض المستهلك ديناراً واحداً، وفي الوحدة الثالثة كان المستهلك مستعداً لدفع ثمانية دنانير لكنه دفع فعلاً ستة دنانير، أي أنه كان مستعداً لدفع (27) دينار ثمناً للوحدات الثلاثة، فأنه قد يدفع (10) دنانير للوحدة الأولى و(9) دنانير للوحدة الثانية و(8) دنانير للوحدة الثالثة، بينما دفع فعلاً (24) دينار. وهذا يعني أنه حصل على فائض مستهلك مقداره (3) دنانير، وهكذا، والشكل البياني التالي يبين ذلك. وعندما يرتفع السعر ينخفض فائض المستهلك بينما يحقق المستهلك مكسباً في فائض المستهلك عندما ينخفض السعر.

In the table above, we see that the consumer was willing to pay 10 dinars for the first unit and actually paid 10 dinars to obtain it, resulting in a consumer surplus of zero. When the price dropped to 9 dinars, the consumer bought two units, indicating they were willing to pay 10 dinars for the first unit and 9 dinars for the second unit. Therefore, the consumer was willing to pay a total of 19 dinars for the first two units, while they

only paid 18 dinars (price × quantity), resulting in a consumer surplus of 1 dinar.

For the third unit, the consumer was willing to pay 8 dinars but actually paid 6 dinars. This means they were willing to pay a total of 27 dinars for the three units (10 dinars for the first, 9 for the second, and 8 for the third) but actually paid 24 dinars. Thus, they achieved a consumer surplus of 3 dinars.

The following graph illustrates this. When the price rises, consumer surplus decreases, while the consumer gains surplus when the price falls.